التقويم العقدي عند أشاعرة الغرب الإسلامي
في باب الأحوال والجواهر والأعراض

محمد ايت الفقيه ، طالب بسلك الدكتوراه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق. الدار البيضاء.
تكوين الدكتوراة: الاختلاف العقدي عند علماء الغرب الإسلامي وأثره على الفرد والمجتمع.
مختبر التكامل المعرفي
المملكة المغربية

يقصد بالتقويم العقدي عند أئمة الغرب الإسلامي مجموع التصحيحات والتعقيبات والتنبيهات والمدارسات النقدية التي قام بها أعلام العقيدة بمختلف مدارسهم في هذا القطر المبارك من العالم الإسلامي في تفاعلهم مع المذاهب العقدية القادمة من المشرق، ومن المسائل التي كانت موضوع هذه التصحيحات مقولة الأحوال والجواهر والأعراض وتوظيفها ف كدليل لحدوث العالم في الاستدلال على وجود الله تعالى

أولا: الأحوال

إن مسألة الأحوال واحدة من القضايا العقدية التي أثارت كثيرا من الجدل بين كل الفرق العقدية، وحتى داخل كل فرقة، وأحيانا عند دارس بعينه؛ فيقول بها تارة، وينفيها تارة أخرى.

ويطلق الحال في علم الكلام عند من يثبتونه عما ليس بموجود ولا معدوم. فالحال عند الجويني في الإرشاد: "صفة إثبات لموجود لا تتصف بالعدم ولا بالوجود".[1] قال شارحه المقترح المصري: "واعلم أيها الطالب لدرك الحقائق، أن الحال لا يمكن أن تحد بحد حقيقي؛ لأن الحد الحقيقي لابد فيه من ذكر خاصية المحدود التي بها قوامه، وذلك محال في الحال؛ إذ لو كان له خاصية المحدود لأدى إلى إثبات الحال للحال، وهو محال."[2]

ومعلوم أن نفاة الأحوال يثبتون قسمين للمعلومات، وهي الموجودات والمعدومات، بينما مثبتوا الأحوال يرون أنها ثلاثة أقسام: الموجودات، والمعدومات، وما ليس بموجود ولا معدوم، ويسمى الحال، والجمع أحوال.

وقد بدأ القول بالأحوال أول ما بدأ عند المعتزلة لتفادي مسألة تعدد القدماء؛ خصوصا عند من قالوا منهم إن الصفات هي عين الذات. فقد سقطوا في إشكال كبير عندما اعتقدوا أن علم الله هو هو، وأن قدرته هي هو، وهكذا باقي الصفات. حيث واجههم سؤال كبير هو: إذا كان الله قادرا وقدرته هي هو؛ فما الفرق بين العلم، والقدرة، والإرادة، والحياة؟ فحاول المعتزلة إيجاد أجوبة لهذا السؤال، فقال بعضهم بالمعاني. أي أن الباري عالم بعلم، وأن علمه كان علما له لمعنى، وكان المعنى لمعنى لا إلى غاية. لكن القول بالمعاني ليس مقنعا في الجواب. وجاء أبو هاشم الجبائي بنظرية الأحوال. يقول الشهرستاني: "وعند أبي هاشم: هو عالم لذاته، بمعنى أنه ذو حالة هي صفة معلومة وراء كونه ذاتا موجودا، وإنما تعلم الصفة على الذات لا بانفرادها. فأثبت أحوالا هي صفات لا موجودة ولا معدومة ولا معلومة ولا مجهولة"[3] فالأحوال عند الجبائي تصورات عقلية لا توصف بالوجود، ولا بالعدم، ولكنها ثابتة عنده؛ وهي لا تدرك منفردة، وإنما تدرك مع الذات. قال الشهرستاني ذاكر تعليل الجبائي: "وهذه القضايا العقلية لا ينكرها عاقل، وهي لا ترجع إلى الذات، ولا إلى أعراض وراء الذات، فإنه يؤدي إلى قيام العرض بالعرض

[1] الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني ص 92. تحقيق أسعد تميم. ط 1985.
[2] شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد للمقترح المصري. ج1 ص 306 تحقيق دة. نزهة امعاريج. ط1. نشر الرابطة المحمدية. 2014
[3] الملل والنحل للشهرستاني. ج 1 ص 82. نشر مؤسسة الحلبي

فتعين بالضرورة أنها أحوال. فكون العالم عالما حال هي صفة وراء كونه ذاتا، أي المفهوم منها غير المفهوم من الذات. وكذلك كونه قادرا، حيا."[4]

وانتقل القول بالأحوال إلى الأشاعرة فقال به أبو بكر الباقلاني، وإمام الحرمين الجويني في الإرشاد، والشامل، قبل أن يتراجع عنه في البرهان، والعقيدة النظامية. ولما كان أئمة الغرب الإسلامي متأثرين بما في إرشاد الجويني، قال معظمهم بالأحوال تبعا له؛ كما هو الحال عند عثمان السلالجي في برهانيته. وممن دافعوا عن القول بالأحوال في الغرب الإسلامي: أبو بكر الخفاف في شرحه لبرهانية السلالجي. قال اليفرني في حكاية المذاهب المقولة في الأحوال نقلا عن سيف الدين الآمدي: "وقد اختلف المتكلمون في إثباتها، ونفيها. قال سيف الدين: والذي عليه اتفاق أكثر الأئمة، من أصحابنا، وقدماء المعتزلة القول بنفي الأحوال. والقاضي أبو بكر تردد قوله فيها بين النفي والإثبات. وأما إمام الحرمين فقد أثبت الحال في الإرشاد، وأتبعه أبو عمرو (يقصد السلالجي) على ذلك في العقيدة البرهانية.. وقد نفاها أبو المعالي في البرهان.. وسفه عقول مثبتي الأحوال، ورجع عما قاله في الإرشاد.[5]

وقد أثر القول بالأحوال على تعريف الصفات الإلهية؛ إذ يجعلون بين الله وصفاته واسطة، فهو سبحانه قادر بقدرة، وعالم بعلم، وحي بحياة.. وهكذا في جميع الصفات. ومنه نشأ تقسيم الصفات إلى صفات المعاني، والصفات المعنوية. وكمثال على ذلك؛ يقولون في القدرة: إنها صفة تؤثر في الممكن الوجود، أو العدم. ويقولون في كونه قادرا: إنها صفة قائمة بذاته تعالى، غير موجودة، وغير معدومة، وهي غير القدرة؛ وبينها وبين القدرة تلازم، فمتى وجدت القدرة في ذات، وجدت فيها الصفة المسماة بالكون قادرا، سواء كانت الذات قديمة، أو حادثة.[6]

وتجد هذا في المنظومات العقدية وشروحها، وكنموذج على ذلك: قول الإمام اللقاني في جوهرته:

وقدرة إرادة وغايرت *** أمرا وعلما والرضا كما ثبت.

قال شارحها وهو إبراهيم البيجوري: "قوله: (وقدرة) لما تكلم على الصفة النفسية، وعلى الصفات السلبية، شرع يتكلم على صفات المعاني، مقدما لها على الصفات المعنوية كالأصل لها، والإضافة في صفات المعاني للبيان، فالمراد الصفات التي هي المعاني.. إلى أن قال في تعريف صفات المعاني: وهي كل صفة قائمة بموصوف، موجبة له حكما؛ ككونه قادرا فإنه لازم للقدرة."[7]

ومحققوا أشاعرة الغرب الإسلامي رحمهم الله تعالى تجنبوا بحكمتهم ذكر الأحوال، وتحدثوا عن الصفات الإلهية وفق ما نصت عليه الآيات القرآنية. وهو توجيه سليم عادوا من خلاله بالدرس العقدي إلى روحه وصفائه.

وأرى أن السبب في قول معظم أشاعرة الغرب الإسلامي بالأحول يرجع إلى اعتمادهم في الدرس العقدي عموما على مصدرين اثنين، أولهما: الإرشاد للجويني وقد أثبت فيه الأحوال، وثانيهما: البرهانية لأبي عمرو السلالجي. وبهذين المصدرين تأثر أغلب من تصدى للتأليف العقدي في الغرب الإسلامي. والذي يثير الدهشة هو أن معظم أشاعرة الغرب الإسلامي تمسكوا بالأحوال، رغم أن كبار الأئمة المحققين في هذا الفن تراجعوا عنها، كما هو الحال عند الفخر الرازي في كتابه معالم أصول الدين. وممن تبعه في الغرب الإسلامي كأبي عبد الله المازري (ت 536هـ)، في كتابه: شرح البرهان. وأبي بكر بن العربي في كتابه: الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى. والإمام ابن جزي الغرناطي (ت 741هـ)، في مقدمته العقدية على القوانين الفقهية، وفي كتابه: النور المبين في قواعد عقائد الدين. وأبو زكريا الشريف التلمساني (ت 756هـ) في كتابه: المعالم الدينية.

---

[4] الملل والنحل ج 1 ص 82

[5] المباحث العقلية في شرح معاني البرهانية. لليفرني ج 2 ص 634. تحقيق د. علال البختي. نشر الرابطة المحمدية. 2017

[6] كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام. لمحمد الفضالي الشافعي. وهي مضمنة في كتاب (مجموع خمس رسائل في العقائد) لمحمد يوسف إدريس. ص 288

[7] تحفة المريد. لإبراهيم البيجوري (ت 1277هـ) شرح جوهرة التوحيد للقاني (ت1041هـ). ص 74. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى: 2001م.

وإلى يومنا هذا لا زال كثير من المهتمين بهذا الشأن يعكفون على ترسيخ المسلك الأشعري القديم تأليفا وتدريسا.[8]

ثانيا: الجواهر

1. تعريفه الجوهر

أ. لغة: الجوهر فارسي معرب. وأصله كوهر. ويجوز أن يقال إنه عربي، وأصله من الجهر، والواو زائدة. وجوهر كل شيء أصله.[9] وغالبا ما يطلق الجوهر في اللغة على أحد معنيين: أولهما كل نفيس وثمين، وثانيهما بمعنى أصل الشيء. قال الحميري: "الجوهر: واحد جواهر الأرض. وجوهر كل شيء جبلته المخلوق عليها. يقال: جوهر الثوب جيد أو رديء، ونحو ذلك، ومن ذلك سمى بعض المتكلمين الجزء جوهرا، وحده عندهم ما تحيز، وصح أن تحله الأعراض عند الوجود."[10]

ب. اصطلاحا: عرف الجوهر عدة تعريفات منها قول الباقلاني: "والجوهر هو الذي يقبل من كل جنس من أجناس الأعراض عرضا واحدا لأنه متى كان كذلك كان جوهرا. ومتى خرج عن ذلك خرج عن أن يكون جوهرا."[11] ويطلق الجوهر على عدة معان منها:

– الموجود القائم بنفسه حادثا كان أو قديما ويقابله العرض بمعنى ما ليس كذلك. ومنها الحقيقة والذات، وبهذا المعنى يقال: أي شيء هو في جوهره؛ أي ذاته وحقيقته. ويقابله العرض بمعنى الخارج من الحقيقة. والجوهر بهذين المعنيين لا شكّ في جوازه في حقّ الله تعالى وإن لم يرد الإذن بالإطلاق.

– ما هو من أقسام الموجود الممكن، فهو عند المتكلمين لا يكون إلّا حادثا إذ كل ممكن حادث عندهم.

– أما عند الحكماء فقد يكون قديما كالجوهر المجرّد وقد يكون حادثا كالجوهر المادي.

وعند كلا الفريقين لا يجوز إطلاقه بهذا المعنى على الله تعالى بناء على أنّه قسم من الممكن. فتعريفه عند المتكلّمين الحادث المتحيز بالذات، والمتحيز بالذات، هو القابل للإشارة الحسّية بالذات بأنه هنا أو هناك، ويقابله العرض.[12] والجوهر عند الجرجاني: ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضع وهو منحصر في خمسة: هيولي، وصورة، وجسم، ونفس، وعقل.[13]

---

[8] يقول الدكتور محمد جمال: "وقلما وجدت من المختصين في العقيدة من يوجه الدرس العقدي في التدريس، والبحث العلمي نحو البدائل المنهجية التي اختطها في العقيدة كبار المالكية عبر التاريخ، في كتب مخصوصة فريدة، كما عند ابن جزي الغرناطي في كتابه (قواع عقائد الدين)، وكما عند أبي بكر المعافري في (الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى) و (قانون التأويل)، وكما عند أبي عبد الله القرطبي في كتابه (المقصد الأسنى)، وغيرها. وقلما وجدت أيضا من يلتمس العقيدة المالكية من كبار العلماء الذين تصدوا لشرح الصحيحين، كابن بطال، والمازري، وأبي العباس القرطبي، والقاضي عياض، على الرغم مما انطوت عليه من فوائد التحقيق، والتدقيق في قضايا العقيدة خلافا للطريقة الأشعرية القديمة المتجاوزة." الحوار الديني العالي وموازناته في الغرب الإسلامي.ص 5

[9] التلخيص في معرفة أسماء الأشياء. لأبي هلال العسكري. ص 229. تحقيق: الدكتور عزة حسن. الناشر: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق. الطبعة: الثانية. 1996 م.

[10] شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم ج 2 ص 1200. مادة فوعل. للحميري اليمني (ت573هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله. الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة الأولى، 1420 هـ – 1999 م.

[11] تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني ص 37. تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر. الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان. الطبعة الأولى، 1407هـ – 1987م.

[12] انظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. لمحمد صابر الفاروقي التهانوي ج 1 ص 102. تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم. تحقيق: د. علي دحروج. نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي. الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت. الطبعة: الأولى – 1996م.

[13] التعريفات للجرجاني ص 132. ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت. لبنان. الطبعة: الأولى 1403هـ – 1983م.

ويطلق المتكلمون مصطلح الجوهر الفرد على أصغر جزء في المادة، ويسمونه الجزء الذي لا يتجزأ، وهذا المصطلح استعمله القائلون به للاستدلال على واجب الوجود، وهو الله تعالى الذي ليس جوهرا ولا جسما ولا عرضا، وللاستدلال على حدوث العالم، والاستدلال بحدوث العالم على وجود الصانع. ويبرر ابن عساكر استعمال مثل هذه الألفاظ بأنها للتعليم والتبسيط، حيث قال: "وليس المقصود استعمال ألفاظ المتكلمين من لفظ الجوهر والعرض وإنما المقصود حصول النظر والاستدلال المؤدي إلى معرفة الله وإنما استعمل المتكلمون هذه الألفاظ على سبيل التقريب والتسهيل على المتعلمين"[14] وقد انتقل القول بنظرية الجوهر والعرض إلى أئمة هذا الفن في الغرب الإسلامي عن طريق الإرشاد للجويني، والتمهيد للباقلاني. وممن قال بها: أبو عمرو عثمان السلالجي في برهانيته. ونصه: "اِعلم أرشدنا الله وإياك أن العالم عبارة عن كل موجود سوى الله تبارك وتعالى، وصفات ذاته. ثم العالم على قسمين: جواهر وأعراض. فالجوهر هو المتحيز. والعرض هو المعنى القائم بالجوهر."[15] فالجوهر يقبل التأليف، والتركيب، والمحاذاة، بخلاف الذات العلية، وقبول الجوهر للأعراض هو خلاف قبول الذات العلية للصفات.

2. أصل مقولة الجوهر والعرض

مقولة الجوهر والعرض نجد أصلها في المذهب الذري، الذي عرفه الهنود، كما عرفه اليونان. وانتقل هذا المذهب إلى المتكلمين المسلمين عن طريق ترجمة كتب الفلسفة اليونانية. وأول من قال من المتكلمين بتكون الأجسام من ذرات، وهي أجزاء لا تقبل القسمة: أبو الهذيل العلاف المعتزلي (ت235هـ). وقال بها أيضا جمهور الأشاعرة بعده، بل أصبحت عقيدة عندهم.

3. توظيف مقولة الجوهر والعرض.

اعتاد علماء العقيدة الاستدلال على وجود الله تعالى باعتماد المنهج الطبيعي؛ بحيث ينطلقون من النظر في العالم، ودقة صنعه باعتبار أن الله هو صانعه. ويرجع تبني هذا النوع من الاستدلال إلى تأثرهم بالفلسفة الطبيعية. والنتيجة أن الطبيعة سلم للوصول إلى اليقين في العقائد.

قال الفخر الرازي: "الممكن إما أن يكون قائما بنفسه أو قائما بغيره، والقائم بنفسه إما أن يكون متحيزا أو لا يكون متحيزا، والمتحيز إما ألا يكون قابلا للقسمة وهو الجوهر الفرد أو يكون قابلا للقسمة وهو الجسم. والقائم بالنفس الذي لا يكون متحيزا ولا حالا في المتحيز هو الجوهر الروحاني."[16] فقد اتفق القائلون بالجوهر الفرد على أنه الجزء الذي لا يتجزأ. وخلاصة القول في هذا أن القائلين بالجوهر الفرد يستدلون به على أن ذات الله تعالى ليست بجواهر ولا أعراض.

أما النافون لهذه النظرية فحجتهم أن الخلفاء الراشدين لم يقل أحدهم بها، ولا وجد في زمنهم من قال بها. وقد أجاب الإمام الغزالي عن هذا الإشكال بقوله: "إن المحذور من الكلام إن كان هو لفظ الجوهر والعرض وهذه الاصطلاحات الغريبة التي لم تعهدها الصحابة رضي الله عنهم فالأمر فيه قريب إذ ما من علم إلا وقد أحدث فيه اصطلاحات لأجل التفهيم كالحديث والتفسير والفقه ولو عرض عليهم عبارة النقض والكسر والتركيب والتعدية وفساد الوضع إلى جميع الأسئلة التي تورد على القياس لما كانوا يفقهونه فإحداث عبارة للدلالة بها على مقصود صحيح كإحداث آنية على هيئة جديدة لاستعمالها في مباح"[17] وهذه المسألة لا قيام لها اليوم، لما أثبته العلم الحديث من قابلية الذرة، وهي الجزء الأولي في كل عنصر إلى الانشطار، ولا شك أن الاستدلال بالأدلة الاجتهادية على العقيدة الثابتة لا يخلو من احتمالية الخطأ. ولم يرد في كتب أصحاب منحى التقويم ذكر للجوهر والعرض، مخالفين في ذلك من قلدوا متكلمي المشرق.

---

[14] تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري. لابن عساكر. ص 357. الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة: الثالثة، 1404هـ.

[15] متن البرهانية من خلال كتاب "عثمان السلالجي ومذهبيته الأشعرية. للدكتور جمال علال البختي. ص 559.

[16] معالم أصول الدين. لفخر الدين الرازي. ص 33. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. الناشر: دار الكتاب العربي – لبنان.

[17] قواعد العقائد لأبي حامد الغزالي ص90. تحقيق: موسى محمد علي. الناشر: عالم الكتب – لبنان. الطبعة: الثانية، 1405هـ - 1985م.

ثالثا: الأعراض

1. تعريف العرض

أ. **لغة:** الأعراض مفردها عرض، ويطلق في اللغة على ما يبقى أزمانا، وإن كان آخره إلى الزوال.[18] قال الجوهري: "عرض له أمر كذا يعرض؛ أي ظهر، وعرضت عليه أمر كذا، وعرضت له الشيء، أي أظهرته له وأبرزته إليه".[19]وعرض الدنيا ما كان من مال، قل أو كثر. وقصر المتكلمون لفظ العرض على ما وضع له في اللغة، وهو ما لا يصح بقاؤه أصلا. ويطلق لغويا أيضا على ما يعقبه الزوال، وقيل على ما يؤول إلى الفناء، وقيل ما لا يدوم بقاؤه. وقد استعمل في القرآن الكريم في قوله تعالى: (تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) الأنفال: 68. فسمى الله تعالى الدنيا عرضا، لسرعة زوالها وانتقالها. قال الباقلاني: "وقول أهل اللغة عرض بفلان عارض من حمى أو جنون إذا لم يدم به ذلك ومنه أيضا قول الله تعالى إخبارا عن الكفار في اعتقادهم فيما أظلهم من العذاب أنه عارض لما اعتقدوا أنه مما لا دوام له."[20]قال اليفرني: "ويقال هذا عرض الدنيا؛ أي ما يقل بقاؤه، ثم أخذه أهل الاصطلاح من المتكلمين، فاستعملوه في المعاني المتعاقبة على الجواهر؛ مثل الحركة والسكون مما يستحيل بقاؤه. وقالوا: إذا كان هذا الاسم موضوعا في اللغة لما هو قليل البقاء، فيكون ما هو مستحيل البقاء أولى بهذا الاسم، حتى قالوا في حده: "وهو ما يستحيل بقاؤه". قال أبو حامد الغزالي: "فإن العرض عندنا لا يبقى والحياة عرض"[21] وأثر الاصطلاح فيه أنه خصص ما عممته اللغة.[22] وفي التعريفات للجرجاني: "والعرض ما يعرض في الجوهر، مثل الألوان والطعوم والذوق واللمس وغيرها، مما يستحيل بقاؤه بعد وجوده.[23]

ب. **اصطلاحا:** للمتكلمين فيه عدة تعريفات اصطلاحية منها قول الإمام الباقلاني: "الأعراض هي التي لا يصح بقاؤها، وهي التي تعرض في الجواهر، والأجسام وتبطل في ثاني حال وجودها"[24]. وعرفه الجويني بقوله: "العرض هو المعنى القائم بالجوهر"[25] وبمثله قال أبو عمرو عثمان السلالجي. وعند الآمدي: هو المعنى الموجود الذي لا يتصور بقاؤه زمانين، وقيل "العرض ما أوجب لمحله حكما"، وقيل "هو ما يعرض في الجوهر، ويتغير من حال إلى حال"، وقيل "هو ما كان صفة لغيره"، وقيل "هو المقبول للجوهر". وعند المعتزلة "هو ما يعرض على الجوهر في الوجود"، وعند الفلاسفة "العرض هو الموجود في الموضوع".[26] فتبين من التعاريف المذكورة أن مدار لفظ العرض يطلق عند المتكلمين، والفلاسفة على ما قام بغيره.

2. أقسام العرض:

ينقسم العرض عند المتكلمين إلى قسمين:

- ما يكون مشروطا بالحياة: كالعقل، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والإدراك، والنظر، والظن..

---

[18] المباحث العقلية لليفرني ج 2 ص 660

[19] الصحاح للجوهري ج 3 ص 1082. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الناشر: دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م.

[20] تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني ص 38

[21] الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص 116. وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م.

[22] المباحث العقلية ج 2 ص 661

[23] التعريفات للشريف الجرجاني ص 149

[24] تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل. ص 38

[25] الإرشاد في أصول الاعتقاد للجويني ص 39

[26] لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة. للجويني ص 87. تحقيق: فوقية حسين محمود. الناشر: عالم الكتب – لبنان. الطبعة: الثانية، 1407هـ - 1987م

– ما لا يكون مشروطا بالحياة: فهي الأعراض المحسوسة بأحد الحواس الخمس. فالمحسوس بالقوة السامعة فالأصوات، والحروف، والمحسوس بالقوة الباصرة، فالأضواء والألوان. والمحسوس بالقوة الذائقة، فهي الحلاوة، والمرارة، والملوحة، والدسومة، والحموضة.. والمحسوس بالقوة الشامة، فهي الطيب، والنتن. والمحسوس بالقوة اللامسة، فالحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة، واللطافة، والكثافة، واللزوجة، والهشاشة، والملوسة. ومن هذا القسم أيضا الأكوان: وهي الاجتماع، والافتراق، والحركة، والسكون.[27]

3.استحالة قيام العرض بنفسه:

أجمع القائلون بالأعراض على استحالة قيام العرض بنفسه. وحجتهم في ذلك:

– أنه لو قام العرض بنفسه لقبل عرضا آخر. — أنه لو قام العرض بنفسه لكان متحركا بحركة لا تقوم به. والأسود بسواد لا يقوم به. — أنه لا معنى للعرض إلا كونه صفة، وبالضرورة استحالة وجود صفة من غير موصوف. — أنه لو قام بنفسه لما اختص بمحل، ويلزم منه ألا يوجب حكما لجوهر، فتوجد الحركة ولا ينتقل بها جوهر، وهو محال. — أن في قيامه بنفسه انقلاب حقيقته، وانقلاب الحقائق محال. — أن قيامه بنفسه ينبني على بقائه أكثر من زمانين، وهو باطل.[28] أما من حيث القول بثبوت الأعراض فيستدلون عليه بتناوب الأحكام الجائزة، وتعاقبها على الجواهر، إذ لو كانت واجبة لها لاستحال تبدلها، وتساوت الجواهر فيها. فالأعراض إذن تتسم بالتبدل، والتغير.

والهدف من حديث المتكلمين على الجواهر والأعراض هو إثبات حدوثها، وإذا ثبت حدوثها فالعالم حادث. ولكل حادث محدث، إذن فللعالم محدث. وهذا المحدث لا محدث له؛ لاستحالة الدور والتسلسل إلى ما لانهاية. والمحدِث الذي لا محدث له هو الله تعالى.

رابعا: توظيف مقولة الجوهر والعرض في دليل الحدوث

والحدوث هو وجود الشيء بعد عدمه عرضا أو جوهرا، وإحداثه إيجاده، وإحداث الجوهر ليس إلا لله، والحادث ما وجد بعد أن لم يكن29. وينقسم إلى قسمين: – الحدوث الذاتي: كون الشيء مفتقرا في وجوده إلى الغير.30 – الحدوث الزماني: كون الشيء مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا، فالأول أعم.

ومن الأدلة التي استدل بها المقومون من أشاعرة الغرب الإسلامي على وجود الباري جل وعز: دليل الحدوث، إذ كل محدث لابد له من محدث. قال ابن جزي: "المسلك الأول: الاستدلال بما نصبه من الآيات في أنواع الموجودات"[31]. وفي مقدمة قوانينه قال: "اعلم أن العالم العلوي والسفلي كله محدث بعد العدم، شاهد على نفسه بالحدوث ولخالقه بالقدم؛ وذلك لما يبدو عليه من تغير الصفات، وتعاقب الحركات والسكنات، وغير ذلك من الأمور الطارئات، وكل محدث فلابد له من محدث أوجده، وخالق خلقه، إذ لابد لكل فعل من فاعل."[32] ولم يرد عند أصحاب التقويمات حديث عن الجوهر والعرض. وهو خلاف ما عليه الكثير من المتكلمين الذين اعتمدوا في القول بحدوث العالم على مقولة الجوهر والعرض. يقول بدر الدين الزركشي (ت794هـ) في شرحه لكلام ابن السبكي (وإن الجوهر الفرد وهو الجزء الذي لا يتجزأ

---

[27] المباحث العقلية لليفرني ص 665-666 بتصرف.

[28] نفسه. بتصرف ص 671-672

[29] التوقيف على مهمات التعاريف. ص 137. لزين الدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت1031هـ). الناشر: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت-القاهرة. الطبعة: الأولى، 1410هـ-1990م.

[30] نفسه ص 137

[31] النور المبين ص 25. لأبي القاسم ابن جزي الغرناطي الكلبي. (ت 741هـ). اعتنى به نزار حمادي. الناشر: دار الضياء للنشر والتوزيع. لبنان ط1 2015م.

[32] القوانين الفقهية. لابن جزي الغرناطي. ص 8

ثابت): "ذهب أهل الحق إلى أن الجسم مركب من أجزاء لا تتجزأ بالفعل ولا بالوهم، وتسمى تلك الأجزاء جواهر مفردة، والجسم مؤلف من تلك الجواهر، ولا يقبل الانقسام إلى غير نهاية لا تقطعا لصغره ولا كسرا لصلابته، ولا وهما للعجز عن تمييز طرف منه"[33]

وأول من قال من المتكلمين بتكون الأجسام من ذرات هي أجزاء لا تقبل القسمة. أبو الهذيل العلاف من شيوخ المعتزلة (ت235هـ). وقال بها جمهور الأشاعرة بعده. فهذه النظرية إذن لها أصول اعتزالية، وأسس طبيعية، ترتبط بالفكر اليوناني. حيث انتقلت إلى الفكر الإسلامي عن طريق ترجمة الفلسفة اليونانية. وأصلها في المذهب الذري الذي عرفه الهنود كما عرفه اليونان. والجوهر عندهم هو جزء الجسم الذي يستحيل انقسامه. يقول أبو الحسن الأشعري (ت324هـ): "فقال أبو الهذيل: إن الجسم يجوز أن يفرقه الله –سبحانه – ويبطل ما فيه من الاجتماع حتى يصير جزءاً لا يتجزأ وأن الجزء الذي لا يتجزأ لا طول له ولا عرض له ولا عمق له ولا اجتماع فيه ولا افتراق وأنه قد يجوز أن يجامع غيره وأن يفارق غيره وأن الخردلة يجوز أن تتجزأ نصفين ثم أربعة ثم ثمانية إلى أن يصير كل جزء منها لا يتجزأ."[34]

وقد رأى معظم الأشاعرة في هذه النظرية سندا قويا لآرائهم، فأخذوا بها ودافعوا عنها. ولقد انتقد ابن رشد الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأعراض والجواهر مبينا انبناءه على ثلاث مقدمات، هي بمثابة الأصول لما يرمون إنتاجه عنها من حدوث العالم. إحداهما أن الجواهر لا تنفك عن الأعراض، أي لا تخلو منها. والثانية أن الأعراض حادثة. والثالثة أن ما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث. وهذه المقدمات عنده كلها لا ينبني عليها استدلال.[35]

وقد سلك أصحاب التقويمات هذا المسلك التصحيحي التعديلي الذي أزاح مقولة الجوهر والعرض في الاستدلال على حدوث العالم. وفي اعتبارهم أن الوجود ليس صفة. وهذا توجيه منهم رحمهم الله إلى ضرورة نهج منهج القرآن في الاستدلال على وجود الباري تعالى.

[33] تشنيف المسامع بجمع الجوامع. لبدر الدين الزركشي (ت 794 هـ). دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز – د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر. نشر مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث – توزيع المكتبة المكية. الطبعة: الأولى، 1418 هـ – 1998 م.

[34] مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. لأبي الحسن الأشعري. ج 2. ص 24. تحقيق: نعيم زرزور الناشر: المكتبة العصرية. الطبعة: الأولى، 1426هـ – 2005م.

[35] مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد. ص 137. تحقيق محمود قاسم. ط2. نشر مكتبة الأنجلو المصرية. 1964م.